

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science



How do you cite?: Here the article citation is added for example:

Al-Nuaimi Zahraa A. & Zaidan Ayad M. The effect of financial recovery on bank credit (application in Iraq and some Arab countries). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (4): 103-119.

The effect of financial recovery on bank credit (Application in Iraq and some Arab countries)

Zahraa Ahmed Al-Nuaimi¹, Zaidan Ayad Mohammed²

¹ University of Al Mosul / College of Administration & Economics, Mosul city, Iraq

² Kirkuk city, Iraq

Zahraa.kcc@gmail.com

ayad8927650@gmail.com

Abstract. The research dealt with the impact of financial recovery, which has become a goal sought by all countries and banks in bank credit, as it is the main pillar for addressing and reforming financial systems after the continuing occurrence of financial crises, In the countries (Iraq, Lebanon, Oman, Saudi Arabia and the Emirates) and for the time period (2006-2020) and the data were analyzed by the statistical program (SPSS. V.26) and program (Eveiws V.10), and the research concluded that financial recovery has a positive moral effect on bank credit, and recommended the necessity of applying indicators Financial recovery pillars to overcome financial crises.

Keywords: financial recovery, bank credit.

أثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي (بالتطبيق على العراق وبعض الدول العربية)

زهراء احمد النعيمي¹، زيدان اياد محمد²

¹ جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد، الموصل، العراق
² كركوك، العراق

المستخلص. تناول البحث أثر التعافي المالي الذي أصبح هدف تسعى إليه الدول والمصارف جميعاً في الائتمان المصرفي، إذ يعد الركيزة الرئيسية لمعالجة واصلاح الانظمة المالية بعد استمرار وقوع الأزمات المالية، وقد هدف البحث الى بيان أثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي وقياس علاقة الارتباط بينهما، وأجري البحث في دول (العراق، لبنان، عمان، السعودية والإمارات) وللمدة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠٢٠) وتم تحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS V.26) وبرنامج (Eveiws V.10)، واستنتج البحث إلى أن التعافي المالي له تأثير معنوي

إيجابي في الائتمان المصرفي، وأوصى البحث بضرورة تطبيق مؤشرات وركائز التعافي المالي لتجاوز الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: التعافي المالي، الائتمان المصرفي.

Corresponding Author: E-mail: ayad8927650@gmail.com

١ المقدمة

تشكل الأزمات المالية تحدي كبير للمصارف التجارية، وكما هو معروف فإن المصارف والنظام المالي تشكل قلب النظام الاقتصادي لأي بلد وأي أزمة تحدث للقطاع المصرفي تنتقل آثارها بأقصى سرعة إلى النظام المالي بأكمله والاقتصادي لأي بلد تحدث فيه الأزمة فضلاً عن إمكانية انتقالها إلى اقتصاديات الدول الأخرى، لذلك فإن البحث الحالي تناولت موضوع التعافي المالي وأثره على الائتمان المصرفي إذ إن التعافي المالي يعد من الأهداف الحالية التي تسعى إليه الدول جميعاً وخصوصاً بعد حصول العديد من الأزمات المالية التي أثرت على أداء المصارف التجارية، وقد شملت عينة البحث دول (العراق، لبنان، عُمان، السعودية والإمارات)، وقد قسمت إلى الآتي:

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي العديد من التحديات والمخاطر والأزمات المتنوعة التي تكون آثارها سلبية على أداء المصارف، وربما تسببت في وصولها نحو الإفلاس خصوصاً وإن حصول الأزمات المالية ينتشر بسرعة في القطاع المصرفي وفي كل الدول بحكم العولمة والتطور التكنولوجي، لذلك فإن مشكلة البحث صيغت في التساؤلات الآتية:

١. ما هو أثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة؟

٢. ما هو مستوى تصنيف الدول العربية عينة الدراسة وفقاً لمؤشرات التعافي المالي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع التعافي المالي كونه من المواضيع الحديثة، إذ يعد ضرورياً في الوقت الراهن لدعم المصارف التجارية لمواجهة الاخطار المتنوعة والأزمات التي تواجه القطاع المصرفي وتبرز هذه الأهمية من خلال الآتي:

١. تتمتع البحث الحالي بأهمية كبيرة في جانبه التطبيقي، وهو اختبار أثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

٢. التعافي المالي يساهم في زيادة منح الائتمان المصرفي في الدول العربية عينة البحث.

٣. للبحث أهمية كبيرة لتناوله موضوع التعافي المالي وأثره في الائتمان المصرفي في الدول العربية عينة البحث وهو موضوع لم تدرس متغيراته معاً من قبل.

ثالثاً: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الحالي في الآتي:

١. عرض مؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

٢. قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

٣. اختبار أثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

رابعاً: فرضيات البحث:

يساعد التعافي المالي المصارف على تخطي الأزمات والأخطار كافة التي تواجهها وخصوصاً بعد تحقيقها لمستويات عالية لمؤشرات التعافي المالي وصولاً إلى أعلى الدرجات، لذلك فإن فرضيات البحث تتلخص في الآتي:

١. وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي / إجمالي الودائع).
٢. وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص).
٣. يتباين تصنيف الدول العربية عينة الدراسة على وفق مؤشرات التعافي المالي.

خامساً: منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ تم تحليل مؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي، واختبار التحليل العنقودي ونماذج الانحدار المتعددة فيها من خلال استخدام برنامج (Eveiws V.10) وبرنامج (SPSS V.26).

سادساً: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث المكانية في دول (العراق، لبنان، عُمان، السعودية والإمارات)، أما الحدود الزمانية فقد شملت المدة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠٢٠) بحسب توفر البيانات ولأهمية هذه المدة الزمنية، إذ شهدت العديد من التطورات المصرفية والتحديات والأزمات المتنوعة.

سابعاً: أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في الجانب النظري على المصادر العلمية المتوفرة المتمثلة في الرسائل والأطاريح والكتب والمجلات العلمية، أما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على قواعد البيانات الصادرة عن البنك الدولي / قاعدة بيانات النظم المالية العالمية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

• **دراسة (العالمي، ٢٠١٨):** جاءت هذه الدراسة بعنوان "المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي" إن الطبيعة الديناميكية لعمل المصارف والمخاطر التي تعد من المسلمات في عملها أوجبت إيجاد طريقة علمية للمرونة المالية لتنفيذ مؤشرات التي تتوافق وطبيعة عمل المصارف بحيث تستغل بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التعافي المالي، وتهدف الدراسة إلى التعرف أكثر على المرونة المالية والتعافي المالي لأنهما موضوعات حديثة وبيان مصادرهما ومؤشرات قياسهما، وقد تم اختيار (١٠) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مكاناً لإجراء الدراسة، اعتماداً على سلسلة بيانات هذه المصارف الزمنية الممتدة من (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وتبرز أهمية الدراسة من خلال عرضها لموضوعات ذات أهمية في عمل المصارف وكيفية مساهمة المرونة المالية في تحقيق التعافي المالي بالتطبيق على المصارف في العراق، واستنتجت الدراسة إن المخاطر التي تتعرض لها المصارف تحتم عليها إيجاد سبل لتجنبها، وأوصت الدراسة بالعمل على تنمية الوعي المالي والدراية في العمل المصرفي من خلال الحملات الدعائية لخلق وتعزيز الثقة بالمصارف لدى الزبائن.

• **دراسة (Aizenman & Pasricha, 2011):** بحثت هذه الدراسة في "Determinants of Financial Stress and Recovery during the Great Recession" "محددات الضغوط المالية والانتعاش خلال الركود العظيم" وبحثت في جانب التحليل والمقارنة بين الأسواق المالية المتقدمة والأسواق المالية الناشئة بعد تعرضها لأزمة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وقد شملت عينتها أكثر من (١٠٠) دولة، وهدفت إلى بيان آثار الأزمة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية والفرق بينهما في النتائج التي احدثتها الأزمة، واستنتجت الدراسة إلى إن الانظمة المصرفية في دول الدخل المرتفع أكثر تعرضاً للضغوط على عكس الانظمة المصرفية في دول الدخل المنخفض، وأن وقت ظهور الاجهاد والضغوط المالية الداخلية موازٍ لهذه الحالات في الأسواق المتقدمة، وأوصت الدراسة أن تحقيق التعافي المالي يتطلب الانفتاح على الخارج وذلك لزيادة تدفقات رأس المال الخارجي وزيادة تدفقات المحفظة، وأيضاً زيادة قيمة اسهم القطاع المصرفي، والكشف المستمر لميزانياتها العمومية.

• **دراسة (العازمي، ٢٠١٢):** تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان" وتبحث هذه الدراسة في الإجراءات الاستباقية التي قام بها البنك المركزي الكويتي في سبيل قيام البنوك بالمزيد من التسهيلات الائتمانية مستخدماً وسائل السياسة النقدية غير المباشرة، وتسعى الدراسة إلى معرفة الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان، تم تطبيق هذه الدراسة في البنوك التجارية الكويتية والبنك المركزي الكويتي، تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع محاسبي حديث في القطاع المصرفي، وكذلك مساعدة القطاعات الاقتصادية في معرفة سبل تجنب الأزمات، واستنتجت الدراسة قيام البنك المركزي الكويتي بدور فاعل في تنظيم وتطوير النشاط المصرفي من خلال اصدار القواعد والتعليمات الضابطة لعمل المصارف وقيامه باستخدام سعر إعادة

الخصم وعمليات السوق المفتوح وغيرها لتشجيع البنوك على منح الائتمان، وأوصت الدراسة بضرورة تكييف البنوك التجارية الكويتية مع الأحداث الاقتصادية العالمية والقيام بدورها في تنمية الاقتصاد عبر منح الائتمان بالاستناد إلى جدارة الزبون الائتمانية.

• دراسة (Ping,2017): تناولت هذه الدراسة موضوع "The Impact of Monetary Policy on Bank Credit and Trade Credit for the UK's SMES: A Disequilibrium Model of Credit Rationing" تأثير السياسة النقدية على الائتمان المصرفي والائتمان التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة نموذج عدم التوازن لتقنين الائتمان" اندلاع الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ أدى إلى تدمير ثروة قدرها ٥٠ مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل عام واحد من الناتج المحلي العالمي، وتسببت هذه الخسائر في انخفاض قدرة البنوك على الإقراض والاستعداد لتحمل المخاطر، وما صاحبها من التشدد في سياسات الائتمان، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح ودراسة مدى مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة لتقنين الائتمان، تركزت أهمية الدراسة من خلال معالجتها لمشكلة التمويل الخارجي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة، فضلاً عن ما تكشفه من معرفة بتحليلها لبيانات كبيرة ممتدة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠)، واستنتجت الدراسة إلى أن أزمة الائتمان أثرت في قدرة الشركات في الحصول على القروض، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من التحسينات من قبل واضعي السياسات فيما يتعلق بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢ الجانب النظري

أولاً: التعافي المالي:

للتعافي المالي أهمية كبيرة، إذ يعد موضوعاً حديثاً لأنه يتناول مدى قدرة المصارف على تطوير قدرتها المالية ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية كافة.

إن مفهوم التعافي المالي هو مرحلة في دورة الأعمال ينتعش فيها النشاط الاقتصادي وينمو الناتج المحلي، وهذا يؤدي إلى توسع الدورة، وكذلك هو فترة ارتفاع أسعار السلع بعد فترة انخفاضها (Dictionary of Finance and Investment Terms, 1998,494)، وكذلك عرف التعافي المالي بأنه الفترة التي تطبق فيها السياسات الهادفة إلى استرداد الارصدة التي خسرها المصرف في فترة الأزمة (Maia,2007)، أو هو التغيير الإيجابي المستمر في أداء المصرف (Ogawa,2007,30)، وكذلك هو زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات لتخطي الأزمات المالية كافة (Report About Financial Recovery,2010,27)، وكذلك هو الفترة التي يتحقق فيها النمو والتطور المالي (McCall,2011,9)، ويمكن إعطاء مفهوم آخر للتعافي المالي بأنه المرحلة التي تتخذ فيها الإجراءات جميعها الهادفة إلى استعادة القدرة المالية (Revelo,2013,53)، وعرف أيضاً هو المدة اللازمة للنهوض بالوضع المالي بعد وقوع الأزمة وما تمخض عنها من ارهاصات اعاققت عمل السياسة المالية في الشركات أو الدولة (علي، ٢٠١٦، ٥٢).

ثانياً: أهمية التعافي المالي:

هناك أهمية كبيرة للتعافي المالي ويمكن توضيحها من خلال الآتي: (العامري، ٢٠١٨، ٦٠)

١. يُحقق التعافي نقاط قوة للمصارف، إذ يمكنها من التغلب على الأزمات المالية كافة.
٢. المرونة في التعامل مع الأزمات والاستعداد لها وإيجاد أكثر من بديل للتعامل معها.
٣. تحقيق خبرات جديدة للكوادر في المؤسسات المالية والمصرفية.
٤. تعزيز ثقة الكوادر العاملة في المصارف وتحقيق الملاءة المالية.
٥. تحقيق الحصة السوقية من خلال تعزيز ثقة الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد.

ثالثاً: مراحل التعافي المالي:

هناك مراحل تمر بها المصارف لتحقيق التعافي المالي ويمكن عرضها من خلال الآتي: (Verick & Islam,2010,35)

١. عمليات الانقاذ وضخ الاموال في النظام المالي.
٢. خفض نسب الفائدة لتحفيز الاقتراض والاستثمار.
٣. الانفاق المالي الإضافي.

ولتحقيق التعافي فإن الإجراءات الملاءمة في مرحلة التعافي تشمل التغييرات في الإدارة العليا، اللامركزية في مسؤولية الربح، التركيز على تسويق المنتجات الجديدة، زيادة الأسعار ما أمكن، زيادة القدرة الانتاجية، التنوع الجغرافي، خفض التكاليف، تقليص حجم الاستثمارات الرأسمالية، التكامل الرأسي والتغييرات المهمة في التنظيم والإدارة (Dallavalle,2006,265).

رابعاً: مؤشرات التعافي المالي:

تقيس هذه المؤشرات قدرة المصارف على التعافي والتغلب على الأزمات المالية وتتمثل في الآتي: (Wetting,2020,15) (والعامري، ٢٠١٨، ٢١) و(خطة التعافي، ٢٠١٧، ٨)

١. **معدل العائد على الموجودات:** يقيس هذا المؤشر العائد المتوقع على الاستثمار في الموجودات ويقاس كما يأتي: (طوقان، ٢٠٢٠، ٢٤٩) و(شهاب الدين، ٢٠١٦، ٤٥)

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

٢. **معدل العائد على الودائع:** يقصد به قدرة المصرف على خلق الأرباح من مجموع الودائع التي حصل عليها، ويقاس هذا المؤشر بالمعادلة الآتية: (التميمي، ٢٠١٨، ٣٢٠)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

٣. **معدل العائد على حق الملكية:** يوضح العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين في المصرف، ويقاس كما يأتي: (الكروي، ٢٠٠٩، ٥) و(موراد وزين الدين، ٢٠١٤، ٣٤)

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

٤. **مؤشر الرصيد النقدي:** يوضح هذا المؤشر قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية، ويقاس هذا المؤشر بالمعادلة الآتية: (المرشدي والغانمي، ٢٠٢٠، ٢٦٢)

$$\text{مؤشر الرصيد النقدي} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

خامساً: نماذج قياس التعافي المالي:

النموذج الأول: نموذج (Cerra & Saxena,2007)

يختبر نموذج (Cerra & Saxena) المخرجات بعد الأزمة وهل هذه المخرجات ايجابية، وهل يوجد تعافي مالي للمصرف، وإن السمة الرئيسية لهذا النموذج هي أن دالة الانتاج توضح تناقص العوائد على رأس المال، إذ تؤدي الأزمات إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، لذلك يطرح المؤلفان فكرة أن زيادة الانتاج في فترات التعافي بعد الأزمة سيؤدي إلى طفرات استثمارية قوية وسيكون النمو في رأس المال والانتاج قوياً، إلا أنه يتناقص حتى يصل إلى حالة النمو الطبيعية ويتمثل النموذج في المعادلة الآتية: (Cerra & Saxena,2007,5)

$$f(k) = (n + d + s)k^*$$

f(k): رأس المال.

n: معدل النمو.

d: الاستهلاك.

S: معدل الادخار.

K*: المخرجات.

وهذا النموذج يحدد حالة رأس المال والمخرجات للعوامل عبر المعادلة أعلاه ومن خلال (S, n, d, x) مع الإشارة إلى أن معدل النمو في رأس المال والمخرجات يتناسب طردياً مع نمو السكان وزيادة العمالة وتطور التكنولوجيا.

النموذج الثاني: نموذج (Queralto,2013)

يختبر نموذج (Queralto) التعافي المالي اعتماداً على الانتاج والانتاجية ومستوى التوظيف والعمالة في ذات الوقت وهذه المتغيرات تعد أهم متغيرات لقياس التعافي المالي بعد الأزمة، ويتم الاختبار باستخدام المعادلة الآتية: (Queralto,2013,6)

$$\log(Y_{i,t}) = \log(N_{i,t}) + \log\left(\frac{Y_{i,t}}{N_{i,t}}\right) = N_{i,t} + Z_{i,t}$$

إذ إن:

$\log(Y_{i,t})$: المخرجات.

$\log(N_{i,t})$: التوظيف.

$\log\left(\frac{Y_{i,t}}{N_{i,t}}\right)$: انتاجية العمل.

إذ يستند هذا النموذج في قياس التعافي على القدرة الانتاجية والوقت المستغرق للوصول إلى التعافي، وخلص النموذج إلى أن أحد اسباب زيادة وتيرة التعافي تتمثل في التدخل الحكومي الذي دعم المصارف بتقديم المزيد من القروض للشركات والمشاريع الجديدة الأمر الذي ينعكس على الرفاهية الاجتماعية ككل.

سادساً: الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات الدول، إذ تستخدمه الحكومات في تمويل مشاريعها وبرامجها الاستثمارية المختلفة.

وقد عرف بأنه القيمة التي يأمنها المصرف إلى شخص ما (Harriman's financial Dictionary,2007,25)، وكذلك يعرف بأنه المعاوضة أو المبادلة بين قيمتين قيمة حاضرة بأخرى آجلة يدفع بمقتضاها المقرض القيمة الحاضرة للمقترض على أن يعيد هذه القيمة في وقت لاحق (الشنباري، ٢٠٠٦، ٧٥)، وعرف بأنه الأموال التي يتم اقراضها للأشخاص من المصارف الذي تكون واجبة السداد مستقبلاً مع فوائدها دفعة واحدة أو على أقساط (Gabgub,2009,15)، وهو الثقة التي بمقتضاها يمول المصرف عملاءه باحتياجاتهم لفترة محددة يلزم المقترض بنهايتها إعادة المبلغ مع فوائده (أبو كمال، ٢٠٠٧، ٧٤)، وعرف بأنه ما يقدمه أحد الأطراف للآخر من مالٍ في مقابل دفع مقدار من المال عادة يكون أكثر من المبلغ الأول (فهد، ٢٠١١، ٧١)، وهو علاقة نقدية بين المصرف والمقترض يقوم المصرف فيها بالتخلي عن أمواله حاضراً على أن يستردها مستقبلاً هي وفوائدها (عبود، ٢٠١٧، ٣)، وهو الثقة التي يمنحها المصرف لشخص معين يضع تحت يده مبلغاً لفترة معينة باتفاق الطرفين مع قيام المقترض بإعادة المبلغ في نهايتها مع الفوائد والعمولات (كبة وآخرون، ٢٠١٨، ٥٢).

سابعاً: أهمية الائتمان المصرفي:

يستحوذ الائتمان المصرفي على قدر كبير من الأهمية في القطاع المالي خاصة والاقتصادي عامة، إذ بتوفر السيولة يدور الاقتصاد وتقل البطالة وترتفع الطاقة الانتاجية ويزداد الدخل، إذ إن المصارف والمؤسسات المالية لم توجد لقبول الودائع فقط، وإنما الأهم من ذلك هو كيفية توظيف هذه الاموال بالصورة المربحة والأمنة، وهي بذلك تمثل أهم عوامل التطور الاقتصادي والاستقرار المالي (Funso,et.al.,2012,32)، كما يعد الائتمان المصرفي المحرك وصاحب الدور الأكبر في تطوير وإدارة الاقتصاد، إذ يعد من أهم الأنشطة التي تخلق صناعة قوية إلا أن تأثر هذا النشاط يؤثر بالمجمل على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يدفع إدارات المصارف إلى تحري الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية (Maitah,et.al.,2012,107)، وإن الدور الكبير الذي يلعبه الائتمان المصرفي في هذه المجالات وغيرها يقتضي اضطلاع الإدارة العليا في المصارف والشركات المالية برسم استراتيجياته وسياساته وأيضا يسترعي انتباه السلطات النقدية في الرقابة والتوجيه المستمر لهذا النشاط الحيوي وبما يتماشى مع مرحلة الاقتصاد والوضع العام للبلد.

ثامناً: نموذج 5P*S لمنح الائتمان:

وهو من النماذج الائتمانية الشائعة في المصارف لدراسة وضع طالبي الائتمان قبل قرار المنح، والآتي شرح لعناصر هذا النموذج: (بدارين، ٢٠١٩، ٢٨) و(الزوام وإبراهيم، ٢٠٠٩، ١٥)

١. **الزبون (Patient):** إذ يقيم المصرف وضع الزبون الائتماني عبر تشكيل صورة شاملة عنه، وتستعين المصارف لتحقيق ذلك بالاجتماع بطالب الائتمان ومناقشته حول نشاطه وجمع البيانات المعلومات التي تفيد العملية الائتمانية، وكلما كان المقترض ناجح في عمله حاز ثقة المصرف واصبح الحصول على القرض أكثر سهولة وبالعكس.

٢. **الغرض من الائتمان (Purpose):** تحاول إدارة الائتمان التأكد والتدقيق في الغرض من طلب الائتمان والنشاط الذي سينفق مبلغ القرض عليه وهذه المرحلة مهمة في تقييم طلب الائتمان، إذ يحدد فيها توافق النشاط والغرض من القرض مع سياسة المصرف من عدمه وبالتالي الاستمرار في التقييم أو رفض الطلب.

٣. **قدرة الزبون على السداد (Payment):** يهتم هذا المعيار بدراسة قدرة الزبون على سداد مبلغ القرض وملحقاته في موعد استحقاقه، وتلجأ المصارف للتأكد من ذلك بمعرفة حجم مداخيل الزبون ونفقاته وسجله الائتماني السابق.

٤. **الحماية (Protection):** ويتم تحليل الوسائل التي يقدمها الزبون لحماية الائتمان، إذ يقيم المصرف الضمانات المقدمة من خلال قيمتها وامكانية تحويلها إلى نقد بسرعة وبلا خسائر إذ لم يستطع الزبون الوفاء بالتزاماته.

٥. **النظرة المستقبلية (Perspective):** وهي محاولة التنبؤ بكل ما يتعلق بالائتمان المقدم ومستقبله من خلال النظر في الوضع الاقتصادي العام ووضع بيئة العمل الخاصة بالزبون والتوجه العام للدولة والدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد.

تاسعاً: العلاقة بين التعافي المالي والائتمان المصرفي:

يستغرق التعافي من الأزمات المالية في الغالب فترات طويلة جداً، إذ تكون هذه الأزمات في العادة عميقة وطويلة الامد ولأن المصارف في قلب النظام المالي، فإنها تقع تحت تأثير هذه الظروف، وهذا يؤدي إلى تراجع انتاجية المصارف، وكذلك تراجع الناتج المحلي بشكل عام، والتسبب في ارتفاع نسب البطالة وانخفاض معدلات التوظيف (Fatas & Mihov, 2013, 2)، وإن التعافي له أثر كبير في عودة الائتمان إلى مستوياته قبل الأزمة وتجاوز هذه المستويات (Zhang & Zhang, 2009, 12) وقد ذكر (Antoshin, et.al.) أن بعد ما يقرب من عقد على حدوث الأزمة المالية العالمية فإن النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي لم يتعافى بالشكل الذي كان متوقع عند نهاية الركود وإن التعافي تميز بالبطء مقارنة بالأزمات السابقة ومع ظهور بوادر التعافي المالي فإن الائتمان المصرفي يبدأ بالتعافي والعودة إلى مساره الطبيعي ولكن ببطء، وقد ارجع الباحثون ذلك إلى أن التعافي بعد الأزمات المالية التي يسبقها افراط في تقديم الائتمان غير المدروس تكون في الغالب ذات تعافي بطيء وضعيف، وإن الركود المرافق للاضطرابات المالية يكون اطول واعماق، في حين أن حالات التعافي المقرونة بنمو سريع في الائتمان تكون اقوى وكلما كانت خطط التعافي وسياساته واضحة كان نمو الائتمان أسرع (Antoshin, et.al., 2017, 5)، وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن فترات الركود شديدة التزامن التي تكون فيها نصف أو أكثر من نصف الاقتصاديات المتقدمة واقعة تحت تأثير الأزمة كما في أزمت (١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٨) يكون فيها الركود شديد وعميق، ولذلك فإن التعافي المالي والاقتصادي والخروج منها يتطلب وقتاً أطول الأمر الذي ينعكس على معدلات نمو ائتماني ضعيف ووقت أطول لتحقيق تعافي ائتماني (Kannan, et.al., 2009, 12).

٣ الجانب العملي

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على ستة متغيرات، أربعة متغيرات مفسرة (مستقلة)، ومتغيرين معتمدين (تابعين)، لخمس دول عربية وهي (العراق، لبنان، عُمان، السعودية والأمارات)، وكما هو موضح في الجدول (١).

جدول ١: وصف متغيرات الدراسة

| ت | رمز المتغير | اسم المتغير | توصيفه |
|----|-------------|-------------------------------------|----------------|
| ١- | X1 | العائد على اجمالي الموجودات | متغيرات مفسرة |
| ٢- | X2 | العائد على حق الملكية | |
| ٣- | X3 | هامش الربح | |
| ٤- | X4 | التركز المصرفي | متغيرات معتمدة |
| ٥- | Y1 | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | |
| ٦- | Y2 | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ثانياً: عرض مؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي:

في هذه الفقرة سنقوم بإيجاد بعض المؤشرات الاحصائية التي تتمثل بالمتوسط (Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation) وأقل قيمة (Minimum) وأعلى قيمة (Maximum)، لكل متغير من المتغيرات المفسرة والمعتمدة ولكل دولة من الدول قيد الدراسة، كما سنوضح كيف تتطور كل هذه المتغيرات عبر الزمن بأشكال بيانية وللفترة من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٢٠، وكالاتي:

العراق

جدول ٢: المؤشرات الاحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في العراق

| الدولة | المتغيرات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | اعلى قيمة |
|--------|-------------------------------------|---------|-------------------|----------|-----------|
| العراق | العائد على اجمالي الموجودات | 2.488 | 1.437 | .120 | 4.478 |
| | العائد على حق الملكية | 11.761 | 6.497 | .650 | 23.113 |
| | هامش الربح | 2.177 | .350851 | 1.257 | 2.579 |
| | التركز المصرفي | 94.780 | 4.789 | 85.827 | 100 |
| | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | 30.130 | 9.046 | 18.298 | 40.536 |
| | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | 6.549 | 2.862 | 2.264 | 10.077 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS V26).

من نتائج الجدول (٢) أعلاه نجد أن:

معدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (2.488) وبانحراف معياري قدره (1.437) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.120). أما أعلى قيمة فقد بلغت (4.478).

معدل العائد على حق الملكية بلغ (11.761) وبانحراف معياري قدره (6.497) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.650) أما أعلى قيمة فقد بلغت (23.113).

معدل هامش الربح بلغ (2.177) وبانحراف معياري قدره (0.350851) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (1.257) أما أعلى قيمة فقد بلغت (2.579).

معدل التركيز المصرفي بلغ (94.780) وبانحراف معياري قدره (4.789) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (85.827) أما أعلى قيمة فقد بلغت (100).

معدل الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع بلغ (30.130) وبانحراف معياري قدره (9.046) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (18.298) أما أعلى قيمة فقد بلغت (40.536).

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ (6.549) وبانحراف معياري قدره (2.862) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (2.264) أما أعلى قيمة فقد بلغت (10.077).

لبنان

جدول ٣: المؤشرات الاحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في لبنان

| الدولة | المتغيرات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | اعلى قيمة |
|--------|-------------------------------------|---------|-------------------|----------|-----------|
| لبنان | العائد على اجمالي الموجودات | .778 | .524 | -.687 | 1.230 |
| | العائد على حق الملكية | 8.684 | 5.955 | -8.174 | 13.981 |
| | هامش الربح | 1.698 | .593 | .520 | 2.423 |
| | التركز المصرفي | 70.854 | 9.654 | 61.975 | 100 |
| | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | 35.100 | 4.422 | 28.316 | 39.886 |
| | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | 91.820 | 13.446 | 71.811 | 106.346 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (٣) أعلاه نجد أن:

معدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (٠.٧٧٨) وبانحراف معياري قدره (٠.٥٢٤). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (-٠.٦٨٧) أما أعلى قيمة فقد بلغت (١.٢٣٠).

معدل العائد على حق الملكية بلغ (8.684) وبانحراف معياري قدره (5.955) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (-8.174) أما أعلى قيمة فقد بلغت (13.981).

معدل هامش الربح بلغ (1.698) وبانحراف معياري قدره (0.593) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.520) أما أعلى قيمة فقد بلغت (2.423).

معدل التركيز المصرفي بلغ (70.854) وبانحراف معياري قدره (9.654) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (61.975) أما أعلى قيمة فقد بلغت (100).

معدل الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع بلغ (35.100) وبانحراف معياري قدره (4.422) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (28.316) أما أعلى قيمة فقد بلغت (39.886).

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ (91.820) وبانحراف معياري قدره (13.446) وإن أقل قيمة للمتغير بلغت (71.811) أما أعلى قيمة فقد بلغت (106.346).

عُمان

جدول ٤: المؤشرات الاحصائية للتعافي المالي والائتمان المصرفي في عُمان

| الدولة | المتغيرات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | اعلى قيمة |
|--------|-------------------------------------|---------|-------------------|----------|-----------|
| عُمان | العائد على اجمالي الموجودات | 1.671 | .611 | .850 | 3.068 |
| | العائد على حق الملكية | 12.251 | 4.119 | 5.373 | 20.222 |
| | هامش الربح | 2.775 | .608 | 1.710 | 3.509 |
| | التركز المصرفي | 99.598 | .497 | 98.819 | 100 |
| | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | 117.369 | 12.851 | 90.495 | 134.925 |
| | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | 53.647 | 17.226 | 30.730 | 76.540 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (٤) أعلاه نجد أن:

معدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (1.671) وبانحراف معياري قدره (0.611) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.850) أما أعلى قيمة فقد بلغت (3.068).

معدل العائد على حق الملكية بلغ (12.251) وبانحراف معياري قدره (4.119) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (5.373) أما أعلى قيمة فقد بلغت (20.222).

معدل هامش الربح بلغ (2.775) وبانحراف معياري قدره (0.608) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (1.710) أما أعلى قيمة فقد بلغت (3.509).

معدل التركيز المصرفي بلغ (99.598) وبانحراف معياري قدره (0.497) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (98.819) أما أعلى قيمة فقد بلغت (100).

معدل الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع بلغ (117.369) وبانحراف معياري قدره (12.851) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (90.495) أما أعلى قيمة فقد بلغت (134.925).

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ (53.647) وبانحراف معياري قدره (17.226) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (30.730) أما أعلى قيمة فقد بلغت (76.540).

السعودية

جدول ٥: المؤشرات الاحصائية للتعافي والائتمان المصرفي في السعودية

| الدولة | المتغيرات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | اعلى قيمة |
|----------|-------------------------------------|---------|-------------------|----------|-----------|
| السعودية | العائد على اجمالي الموجودات | 2.071 | .635 | 1.130 | 3.952 |
| | العائد على حق الملكية | 15.198 | 5.839 | 6.974 | 31.621 |
| | هامش الربح | 2.899 | .43 | 2.022 | 3.639 |
| | التركز المصرفي | 79.125 | 2.123 | 76.330 | 84.087 |
| | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | 146.303 | 22.437 | 120.753 | 192.916 |
| | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | 45.154 | 8.838 | 33.725 | 58.114 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (٥) أعلاه نجد أن:

معدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (2.071) وبانحراف معياري قدره (0.635). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (1.130) أما أعلى قيمة فقد بلغت (3.952).

معدل العائد على حق الملكية بلغ (15.198) وبانحراف معياري قدره (5.839) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (6.974) أما أعلى قيمة فقد بلغت (31.621).

معدل هامش الربح بلغ (2.899) وبانحراف معياري قدره (0.43). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (2.022) أما أعلى قيمة فقد بلغت (3.639).

معدل التركيز المصرفي بلغ (79.125) وبانحراف معياري قدره (2.123) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (76.330) أما أعلى قيمة فقد بلغت (84.087).

معدل الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع بلغ (146.303) وبانحراف معياري قدره (22.437) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (120.753) أما أعلى قيمة فقد بلغت (192.916).

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ (45.154) وبانحراف معياري قدره (8.838) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (33.725) أما أعلى قيمة فقد بلغت (58.114).

الإمارات

جدول ٦: المؤشرات الاحصائية للتعاقي المالي والائتمان المصرفي في الإمارات

| الدولة | المتغيرات | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة |
|----------|-------------------------------------|---------|-------------------|----------|-----------|
| الإمارات | العائد على اجمالي الموجودات | 1.688 | .475 | .676 | 2.842 |
| | العائد على حق الملكية | 12.959 | 4.034 | 5.212 | 21.287 |
| | هامش الربح | 3.227 | .343 | 2.554 | 3.975 |
| | التركز المصرفي | 77.797 | 5.789 | 66.734 | 84.350 |
| | الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع | 93.328 | 9.245 | 84.025 | 110.593 |
| | الائتمان الممنوح للقطاع الخاص | 82.394 | 2.932 | 77.150 | 87.602 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (٦) أعلاه نجد أن:

معدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (1.688) وبانحراف معياري قدره (0.475). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (0.676) أما أعلى قيمة فقد بلغت (2.842).

معدل العائد على حق الملكية بلغ (12.959) وبانحراف معياري قدره (4.034) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (5.212) أما أعلى قيمة فقد بلغت (21.287).

معدل هامش الربح بلغ (3.227) وبانحراف معياري قدره (0.343). وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (2.554) أما أعلى قيمة فقد بلغت (3.975).

معدل التركيز المصرفي بلغ (77.797) وبانحراف معياري قدره (5.789) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (66.734) أما أعلى قيمة فقد بلغت (84.350).

معدل الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع بلغ (93.328) وبانحراف معياري قدره (9.245) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (84.025) أما أعلى قيمة فقد بلغت (110.593).

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ (82.394) وبانحراف معياري قدره (2.932) وإن أقل قيمة لهذا المتغير بلغت (77.150) أما أعلى قيمة فقد بلغت (87.602).

ثالثاً: تحليل علاقة الارتباط والأثر المتغيرات المفسرة في كل متغير من المتغيرات المعتمدة:

١. تحليل علاقة الارتباط:

يستخدم معامل الارتباط (Pearson Correlation) لمعرفة اتجاه وقوة وطبيعة العلاقة بين أي متغيرين، إذ نستدل على اتجاه العلاقة من حيث كونها علاقة (طردية ام عكسية) من خلال إشارة قيمة معامل الارتباط، أما بالنسبة لقوة العلاقة فنستدل عليها من خلال قرب أو بعد قيمة معامل الارتباط من القيمة (±1) إذ أنه كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح فهذا دليل على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين أما إذا كانت هذه لقيمة قريبة من (٠) فهذا دليل على ضعف العلاقة، وأخيراً وبالنسبة لطبيعة العلاقة (معنوية العلاقة) بين أي متغيرين فيستدل عليها من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لقيمة معامل الارتباط، وتشير المصادر إلى أنه إذا كانت هذه القيمة أقل من (٠.٠٥) فهذا دليل على معنوية العلاقة بين المتغيرين، والجدول (١٧) يبين نتائج تحليل علاقة الارتباط .

جدول ٧: نتائج تحليل علاقة الارتباط لمؤشرات التعافي المالي والائتمان المصرفي

| Correlation | | | | | |
|-----------------------------|-----------------------|------------|----------------|---------------------|-----------------------------|
| العائد على إجمالي الموجودات | العائد على حق الملكية | هامش الربح | التركز المصرفي | | |
| 0.063 | 0.271* | 0.506** | 0.067 | Pearson Correlation | الائتمان المصرفي على إجمالي |
| 0.592 | 0.019 | 0.000 | 0.567 | P-Value | الودائع |
| 75 | 75 | 75 | 75 | N | |
| .584** | .270* | .129٠ | .595** | Pearson Correlation | الائتمان الممنوح للقطاع |
| 0.000 | 0.019 | 0.271 | 0.000 | P-Value | الخاص |
| 75 | 75 | 75 | 75 | N | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (٧) نجد أن:

هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين (الائتمان المصرفي على إجمالي الودائع) وكل من (هامش الربح) و(العائد على حق الملكية) على التوالي وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (٠.٥٠٦) و(٠.٢٧١) على التوالي، وهذه القيم معنوية استناداً إلى القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠.٠٠٠) و(٠.٠١٩) على التوالي وهما أقل من (٠.٠٥).

لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين (الائتمان المصرفي على إجمالي الودائع) وكل من (التركز المصرفي) و(العائد على إجمالي الموجودات) على التوالي، استناداً إلى القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠.٥٦٧) و(٠.٥٩٢) على التوالي وهما أكبر من (٠.٠٥).

هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) وكل من (هامش الربح)، (العائد على حق الملكية) و(العائد على إجمالي الموجودات) على التوالي وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (٠.٥٩٥)، (٠.٢٧٠) و(٠.٥٨٤) على التوالي، وهذه القيم معنوية استناداً إلى القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠.٠٠٠)، (٠.٠١٩) و(٠.٠٠٠) على التوالي وجميعهم أقل من (٠.٠٥).

لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) و(هامش الربح)، استناداً إلى القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠.٢٧١) وهي أكبر من (٠.٠٥).

٢. تحليل علاقة الأثر:

تم استخدام نموذج الدمج بين البيانات المقطعية والمتمثلة هنا بالدول (العراق، عُمان، السعودية، لبنان والأمارات) وبيانات السلسلة الزمنية متمثلة بالفترة الزمنية (2006-2020) وهذا الانموذج يدعى بنموذج (Panel data)، وسيتم تحليله بالنموذج الآتي:

الانحدار ذو التأثيرات الثابتة Fixed effect model.

الانحدار التجميعي Pooled model.

تحليل علاقة الاثر للنموذج الأول (Y1):

نتائج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة Fixed effect model:

جدول 8: نتائج نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|--------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0.0000 | 13.29123 | 9.818040 | 130.4938 | C |
| 0.0052 | 2.893428 | 2.242305 | 6.487948 | X1 |
| 0.0015 | 3.315103 | 0.320855 | 1.063667 | X2 |
| 0.0000 | 8.252923 | 1.374582 | 11.34432 | X3 |
| 0.0277 | 2.250784 | 0.098457 | 0.221606 | X4 |

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

| Weighted Statistics | | | |
|---------------------|--------------------|----------|--------------------|
| 10.48487 | Mean dependent var | 7742^0. | R-squared |
| 8.905591 | S.D. dependent var | 0.76257 | Adjusted R-squared |
| 69.48260 | Sum squared resid | 1.026044 | S.E. of regression |
| 1.348647 | Durbin-Watson stat | 664.8044 | F-statistic |
| | | 0.000000 | Prob(F-statistic) |

| Unweighted Statistics | | | |
|-----------------------|--------------------|----------|-------------------|
| 84.44653 | Mean dependent var | 0.946497 | R-squared |
| 0.611963 | Durbin-Watson stat | 8966.658 | Sum squared resid |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews V.10).

تفسير نتائج نموذج (Fixed model) هي كالآتي:

من خلال قيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول بأن هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي على المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic)) التي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05).

تشير قيمة معامل التحديد المصحح ($Adjusted R^2=0.76$) إلى أن (76%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) سببها هو المتغيرات المفسرة المدروسة. أو بمعنى آخر أن المتغيرات المفسرة المدروسة تفسر (76%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد، والنسبة المتبقية والبالغة (24%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج.

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (العائد على اجمالي الموجودات) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد على اجمالي الموجودات) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (6.487)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0052) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (العائد على حق الملكية) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد على حق الملكية) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (1.063)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.0015) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (هامش الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (هامش الربح) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (11.344)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.000) وهي أقل من (0.05).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (التركز المصرفي) في المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) إذ أنه كلما زادت قيمة (التركز المصرفي) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع) سيزداد بمقدار (٠.٢٢١)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.027) وهي أقل من (٠.٠٥).

وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى التي تنص على: وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع).

تحليل علاقة الأثر للنموذج الثاني (Y2):

نتائج طريقة نموذج الانحدار التجميعي Pooled model:

جدول 9: نتائج نموذج الانحدار التجميعي

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|----------|-----------------------|------------|-------------|--------------------|
| 0.0000 | 7.761662 | 20.83618 | 161.7234 | C |
| 0.0000 | -5.066987 | 5.072109 | -25.70031 | X1 |
| 0.0364 | 2.133791 | 0.926638 | 1.977251 | X2 |
| 0.8489 | 0.191272 | 4.056399 | 0.775874 | X3 |
| 0.0000 | 4.476749 | 0.230562 | 1.032169 | X4 |
| 55.91340 | Mean dependent var | | 0.594916 | R-squared |
| 32.09743 | S.D. dependent var | | 0.571769 | Adjusted R-squared |
| 8.991677 | Akaike info criterion | | 21.00436 | S.E. of regression |
| 9.146176 | Schwarz criterion | | 30882.81 | Sum squared resid |
| 9.053367 | Hannan-Quinn criter. | | -332.1879 | Log likelihood |
| 0.392651 | Durbin-Watson stat | | 25.70096 | F-statistic |
| | | | 0.000000 | Prob(F-statistic) |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews V.10).

تفسير نتائج نموذج (Pooled model) هي كالآتي:

من خلال قيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول أن هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي على المتغير المعتمد وذلك بدلال القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic)) التي ظهرت مساوية إلى (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)

تشير قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R²=0.57) إلى أن (57%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) سببها هو المتغيرات المفسرة المدروسة. أو بمعنى آخر أن المتغيرات المفسرة المدروسة تفسر (57%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد، والنسبة المتبقية والبالغة (43%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج.

هناك تأثير عكسي ومعنوي للمتغير المفسر (العائد على اجمالي الموجودات) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد على اجمالي الموجودات) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) سيقبل بمقدار (٢٥.٧)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.000) وهي أقل من (٠.٠٥)، وهذا قد يعود إلى اسباب عدة منها طول فترات التعافي وتوقف قرارات الاستثمار في هذه الفترات.

هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (العائد على حق الملكية) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) إذ أنه كلما زادت قيمة (العائد على حق الملكية) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) سيزداد بمقدار (1.97)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.036) وهي أقل من (٠.٠٥).

لا يوجد أثر معنوي للمتغير المفسر (هامش الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.848) وهي اكبر من (٠.٠٥).

هناك تأثير معنوي طردي للمتغير المفسر (التركز المصرفي) في المتغير المعتمد (الانتماء الممنوح للقطاع الخاص) إذ انه كلما زادت قيمة (التركز المصرفي) بمقدار وحدة واحدة فإن متغير (الانتماء الممنوح للقطاع الخاص) سيزداد بمقدار (1.032)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value=0.000) وهي أقل من (0.05).

وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على: وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الانتماء المصرفي (الانتماء الممنوح للقطاع الخاص).

رابعاً: التحليل العنقودي Cluster Analysis:

يعد التحليل العنقودي احد اساليب التصنيف الذي يستخدم لتصنيف وترتيب الحالات أو الاشياء داخل مجموعات (عناقيد) بحيث تكون الحالات المصنفة داخل العنقود الواحد متشابهة إلى حد كبير من حيث الخصائص، وفي الوقت نفسه تختلف هذه الحالات عن غيرها من الحالات الموجودة في غير عناقيد.

إن أهم طرق التحليل العنقودي هي الطريقة العنقودية الهرمية (Hierarchical Cluster Analysis)، ومبدأ هذه الطريقة ينص على القيام بتجميع الحالات إلى عناقيد بأعداد كبيرة ثم إعادة عملية تجميعها إلى عناقيد بأعداد أقل وهكذا وصولاً إلى العدد المطلوب من العناقيد التي تحدد من قبل الباحث.

وفي موضوع دراستنا هذه سوف نقوم بتجميع الدول الخمسة قيد الدراسة إلى مجاميع (عناقيد) الهدف منها هو معرفة الدول التي تتشابه من حيث الخصائص، بحيث تكون هذه الدول متجانسة فيما بينها داخل العنقود، وفي الوقت نفسه مختلفة عن غيرها من الدول الموجودة في عناقيد غيرها، والجدول (10) الآتي يبين نتائج التحليل العنقودي الهرمي:

جدول 10: نتائج التحليل العنقودي الهرمي

| Cluster Membership | |
|-----------------------|-----------------|
| اعضاء العنقود | |
| عنقودين Clusters ٢ | الحالات وسلسلها |
| 1 | ١. لعراق |
| ٢ | ٢. لبنان |
| ٢ | ٣. عُمان |
| ٢ | ٤. السعودية |
| 1 | ٥. الإمارات |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

من نتائج الجدول (10) نجد أن:

العمود الثاني تضمن التصنيف عنقودين وهما:

العنقود الأول تضمن دولتين وهما (العراق والإمارات).

العنقود الثاني تضمن كل من الدول (لبنان، عُمان والسعودية).

وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على: تباين تصنيف الدول العربية عينة الدراسة على وفق مؤشرات التعافي المالي.

٤ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. للتعافي المالي دور كبير في تطوير المصارف ومساعدتها في مواجهة الأزمات المالية.

٢. للتعافي المالي دور كبير في مواجهة الأزمات المالية وأن للانتماء المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة دوراً كبيراً في عملية التنمية وجذب المزيد من الاستثمار.

٣. وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الانتماء المصرفي في الدول عينة الدراسة.

٤. من خلال قيمة (F) المرافقة لجدول تحليل التباين (ANOVA) وكذلك قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared)، فضلاً عن القيم الاحتمالية المرافقة لمعاملات النموذج (Prob.)، بينت نتائج التحليل للنموذج الأول، إن هناك على

الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان المصرفي على اجمالي الودائع).

٥. كذلك ومن خلال قيمة (F) المرافقة لجدول تحليل التباين وقيمة معامل التحديد المصحح فضلاً عن القيم الاحتمالية المرافقة لمعاملات النموذج، بينت نتائج التحليل للنموذج الثاني ان هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة له تأثير معنوي في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الخامسة التي تنص على وجود تأثير معنوي ايجابي للتعافي المالي في الائتمان المصرفي (الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص).

٦. اظهرت نتائج التحليل العنقودي لمؤشرات التعافي المالي أنها صنفت الدول قيد الدراسة إلى مجموعتين، الأولى ضمت الدول (العراق والامارات) أما الثانية فتضمنت كل من الدول (لبنان، عُمان والسعودية)، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على تباين تصنيف الدول العربية عينة الدراسة على وفق مؤشرات التعافي المالي.

ثانياً: التوصيات:

١. تبني مؤشرات ركائز التعافي المالي إذ هي سبيل المصارف لتجاوز الأزمات.
٢. تطبيق آليات عمل المصارف العالمية وكيفية خروجها من الأزمات وتحقيق التعافي المالي.
٣. تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وخصوصاً الجانب الالكتروني.
٤. تنويع استثمارات المصارف وعدم اعتمادها على مورد دخل واحد.
٥. ضرورة قيام المصارف بإقامة الدورات والندوات المشتركة بينها وبين المصارف العالمية لرفع خبرات وكفاءات كوادرها الوظيفية.
٦. قيام البنوك المركزية بدورها في فرض سياسات على المصارف لإيجاد بيئة مناسبة لتوفير التسهيلات الائتمانية وتوجيه الائتمان إلى المشاريع الخاصة.
٧. تنويع الخيارات أمام الزبائن إذ على المصارف أن تعمل على توفير أكبر عدد من الخدمات لزيائنها لجذب أكبر عدد منهم.

المصادر

المصادر العربية

١. ابو كمال، ميرفت علي، ٢٠٠٧، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازل ٢"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
٢. بدارين، لؤي، ٢٠١٩، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل.
٣. البنك الدولي، ٢٠٢١، قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية.
٤. التميمي، مهدي محمد جاسم، ٢٠١٨، اثر الأهداف المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على العائد وصافي الربح المحاسبي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٦.
٥. خطة التعافي، ٢٠١٧، لجنة الرقابة على المصارف، مصرف لبنان، اعام ٢٩٤، المصارف العاملة في لبنان.
٦. الزوام، السنوسي محمد وابراهيم، مختار محمد، ٢٠٠٩، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة.
٧. الشنباري، رامي هشام، ٢٠٠٦، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية - فلسطين.
٨. شهاب الدين، ابتسام السيد، ٢٠١٦، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
٩. طوقان، احمد عبيد عبدالله، ٢٠٢٠، تأثير توطين الرواتب في معدل العائد على الموجودات (ROA) بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥٢.

١٠. العازمي، عامر غزلان، ٢٠١٢، أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١١. العامري، هدى هادي حسن، ٢٠١٨، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
١٢. عبود، ريم محمد، ٢٠١٧، نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي حالة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
١٣. العلي، علي حميد هندي، ٢٠١٦، امكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
١٤. فهد، نصر حمود مزان، ٢٠١١، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ٩، العدد ٤.
١٥. كبة، علي كريم محمد وآخرون، ٢٠١٨، دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية رأس المال للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٥، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣.
١٦. الكروي، بلال نوري سعيد، ٢٠٠٩، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشر السيولة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد ٢٤.
١٧. المرشدي، حيدر جواد والغانمي، ضرغام اصيل، 2020، أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٥٧.
١٨. موراد، تهتان وزين الدين، شروقي، ٢٠١٤، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ١.

المصادر الأجنبية:

1. Aizenman, Joshua & Pasricha, Gurnainkaur, 2011, Determinants of Financial Stress and Recovery During the Great Recession, Bank of Canada.
2. Antoshin, Sergei, et, al, 2017, Credit Growth and Economic Recovery in Europe after the Global Financial Crisis, IMF, Working Paper, WP/17/256 .
3. Briscoe, Simon & Fuller, Jane, 2007, Harriman's Financial Dictionary, Harriman House .
4. Cerra, Valerie & Saxena, Sweta Chaman, 2007, Growth dynamics: The Myth of Economic Recovery, Bank for International Settlements.
5. Dallavalle, Agostinho, 2006, Turnaround Empresarial Uma Abordagem Estrategica, Master Thesis, Federal University of Rio Grande Do Sul, School of Administration Grauate.
6. Downes, John & Goodman, Jordan Elliot, 1998, Dictionary of Financial and Investment Terms, Fifth Edition, Barron's Educational series, Inc.
7. Fatas, Antonio & Mihov, Llian, 2013, Recoveries, Annual Economic Conference at the Boston Federal Reserve.
8. Financial Recovery, 2010, Participant Guide, FDIC Financial Education Curriculum .
9. Funso, Kolapo, *et.al.*, 2012, Credit Risk and Commercial Bank's Performance in Nigeria: Apanel Model Approach, Australian Journal of Business and Management Research, Vol. 2, No. 2.
10. Gabgub, Aburawi, Issa, 2009, Analysis of Non-performing Loans in the Libyan State-owned Commercial Banks: Perception Analysis of the Reasons and Potential Methods for Treatment, Doctors Thesis, The School of Government and International Affairs, Durham University.
11. Kannan, Prakash, *et.al.*, 2009, Form Recession to Recovery: How Soon and How Strong, World Economic Outlook, Working Paper.

12. Maia, Andre do So corro, 2007, Inadimplencia E Recuper ação De creditos, Thesis Especialista em Administracao, Universidade Federal Do Rio Grande Do sul.
13. Matitah, Mansoor, *et.al.*, 2012, Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 10.
14. Mc call, Karen, 2011, Financial Recovery: Developing AHealthy Relationship with Money, New World Library, Novato, California.
15. Ogawa, Eliza Haumi, 2007, Estresse Financiरो E Recuperação No Am Diente Croporativo, Master Thesis, Fundacao Getulio Vargas School of Economics.
16. Ping,Hong Boon, 2017, The Impact of Monetary Policy on Bank Credit and Trade Credit for The UK's SMEs: A Dizequilibrium Model of Credit Rationing, Doctor Thesis, Business School, University of leeds.
17. Queralto, Albert, 2013, Amodel of Slow Recoveries from Financial Crises, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers.
18. Revelo, sandra La Cero, 2013, sistema De cobro y Recuperacion De Cartera de credito Para La empresa - profamac - De La ciudad de Talcan, Thesis previaala obtención Del Titulo de Ingeniera en contabilidady Auditoria, Facultad de sistemas mercantiles, Universidad Uniandes.
19. Verick, Sher & Islam, Iyanatul, 2010, The Great Recession of 2008-2009: Causes- Consequences and Policy Responses, IZA Bonn, Germany.
20. Wetting, Thierry,2020, The Effect of Ownership Concentration on Financial Recovery Time of Western European Non-functional Firms in Financial Distress, Master Thesis, University of Twente.
21. Zhang, Zhiwei & Zhang, Wenlang, 2009, The Road to Recovery: Fiscal stimulus, Financial Sector Rehabilitation, and Potential Risks Ahead, Hong Kong Monetary Authority.